«الشورى» أقرّ التعديلات على قانونها.. وتقام على 3 أو 4 مراحل

مصدر رئاسي مصري: مرسي سيدعو إلى انتخابات برلمانية تبدأ في أبريل المقبل

عواصم ـ وكالات: قال مصدر في الرئاسة المصرية لـ «رويترز» امس الخميس: ان الرئيس د.محمد مرسي سيدعو الى انتخابات برلمانية تبدأ في ابريل المقبل.

واضاف ان الانتخابات ستجرى على ثلاث أو أربع مراحل.

وتابع المصدر: «الرئيس سيصدر مرسوما في القريب العاجل بالدعوة للانتخابات لتبدأ في ابريل».

وكان مجلس الشورى المصري قد وافق في وقت سابق امس على تعديلات قانونية طلبت المحكمة الدستورية العليا إدخالها قبل إجراء انتخابات مجلس النواب.

وقالت المحكمة الدستورية العليا الاثنين الماضي إن بعض النصوص في مشروع تعديلات أدخلها مجلس الشورى على قانوني انتخاب مجلس النواب ومباشرة الحقوق السياسية غير دستورية وأعادت المشروع إلى المجلس لإعادة الصياغة بما يتفق مع الدستور.

وتمهد موافقة مجلس الشورى على طلب المحكمة الدستورية العليا لصدور قرار من الرئيس د.محمد مرسي بدعوة الناخبين لانتخاب مجلس النواب في تاريخ تتضمنه الدعوة.

ويتوقع أن يصدق مرسي على التعديلات الجديدة خلال أيام.

ويقول مراقبون إن مجلس النواب الجديد سيكون عليه إقرار إجراءات تقشف اقتصادي صارمة يطلبها صندوق النقد الدولي لتقديم قرض 4,8 مليارات دولار تحتاج إليه مصر بشدة لتجنب وقوع أزمة اقتصادية.

وقال رئيس المجلس أحمد فهمي بعد مناقشة وإقرار النصوص التي تستجيب لطلب المحكمة الدستورية العليا والتي صاغتها لجنة في المجلس «ترفع موافقة المجلس... إلى السيد رئيس الجمهورية (ليصدق عليها)».

تواصل التظاهرات والعصيان المدني في بور سعيد (رويترز)

«الإخوان»: من يُرد عزل «الرئيس» فليحصل على ثلثي مقاعد البرلمان

موسى يطالب بحكومة وحدة وطنية لإنقاذ مصر برئاسة مرسي

خلال لقائه ببرنامج «مباشر من العاصمة» على قناة «أون تي في» مساء أمس الاول، اقتراحه بأن يرأس الحكومة الرئيس محمد مرسي، بحيث يكون رئيسا للجمهورية ورئيسا لمجلس الوزراء في نفس الوقت، على أن تكون حكومة كفاءات قادرة على تقديم خطة شاملة لفترة زمنية محددة.

وقال موسى: طالبنا بتأجيل الانتخابات البرلمانية لفترة محددة، ولكن في حالة إصرار الرئاسة على إجراء الانتخابات في وقتها، فلابد أن تكون الحكومة التي تجريها محايدة، وأن يشرف عليها القضاء بشكل كامل وتحت رقابة مدنية ودولية ذات فاعلية، بالاضافة الى تأمين القوات المسلحة لها.

وأشار موسى الى ضرورة احترام قرار المحكمة الدستورية بشأن قانون الانتخابات، والذي يشكل طرحا رصينا لكيفية إدارة الانتخابات في إطار الدستور والقانون، وأهاب موسى بمجلس الشورى أن يأخذ قرار المحكمة الدستورية بالجدية اللازمة، وأن يقوم بتعديل القانون طبقا لما أشارت إليه.

وعلق رئيس حزب المؤتمر على الاحداث الجارية في بورسعيد قائلا: عندما يتم تجاهل مطالب شعب بورسعيد العادلة لأيام، ليتفاقم الوضع في كل محافظات القناة، فهذه ليست إدارة حكيمة للأزمة.

مضيفا: «بورسعيد مدينة ذات طبيعة خاصة وناضلت كثيرا وعانت كثيرا، ولابد من أخذ مطالبها في الاعتبار، ووضع خطة شاملة لكل النقاط المثارة وبدء العمل بها فورا».

وأكد موسى أن التظاهرات والتعبير بحرية عن الرأي شيء مشروع، وان من حق المواطن أن يحتج مادام لم يشعر بأي تغيير، مناشدا الحكومة بالشفافية مع الشعب، وبضرورة الإفصاح لهم عن حقيقة الأزمة التي تمر بها البلاد.

وقال مقرر المناقشة صبحي صالح وهو عضو قيادي في حزب الحرية والعدالة إن الاستجابة لطلب المحكمة الدستورية العليا بتصحيح الدوائر الانتخابية لتكون مناسبة بصورة أكبر لتمثيل الناخبين تطلب زيادة عدد أعضاء مجلس النواب من 498 عضوا إلى 546 عضوا.

وأضاف أن الزيادة ستكون في تمثيل محافظات القاهرة والشرقية والإسكندرية والجيزة والقليوبية وأسوان.

وخلال المناقشة عارض نواب مسيحيون نقل أحياء بها كثافة سكانية مسيحية من دوائر انتخابية إلى دوائر أخرى، كما عارض نواب من محافظات تمثيلها في مجلس النواب أقل من محافظات عدد سكانها أقل، لكن فهمي أجرى الاقتراع وحصل على موافقة سريعة برفع الأيدي.

بدوره، قال د.عصام العريان أنه يتفق مع كثير من النقد الموجه لقرار وحكم المحكمة، لكن ينسى غالبية المعلقين أن المحاكم الدستورية والعليا في معظم دول العالم مسيسة لأنها تتعامل مع وثيقة سياسية «الدستور»، وان محكمتنا لا تخلو من هذه الطبيعة. وتابع العريان على حسابه الشخصي على موقع التواصل الاجتماعي «فيس بوك»: عملت اللجنة بمقتضى الحكم، واستعانت بالحكومة لإعادة توزيع المقاعد على الدوائر المظلومة بما أدى الى زيادة أعضاء «مجلس النواب» الى 546، وبالتالي تم تنفيذ الحكم بمنطوقه ومقتضاه.

وطالب من كل الاحزاب والقوى السياسية والمستقلين البدء فورا في الإعداد لأهم انتخابات تشهدها مصر في تاريخها المعاصر والحديث، موضحا أنه من يريد أن يشارك الرئيس في السلطة التنفيذية، عليه أن يحصل على أغلبية برلمانية منفردا أو متحالفا مع آخرين.

وأوضح أن من يريد انتخابات رئاسية مبكرة عليه أن يحصل على أغلبية الثلثين لمحاكمة وعزل الرئيس بسبب ارتكابه جناية أو خيانة عظمى بنص الدستور.

واختتم: الفاشلون سياسيا والعاجزون عن المنافسة والخائفون من الديموقراطية والذين هتفوا عقودا باسم الشعب ولم يحترموا إرادته الحرة يوما ولم يرجعوا اليه في انتخابات أو استفتاءات حرة واغتصبوا السلطة لسنوات طويلة يمتنعون.

في هذا الوقت، طالب عمرو موسى، رئيس حزب المؤتمر والعضو المؤسس بجبهة الإنقاذ الوطني، بحكومة وحدة وطنية لإنقاذ مصر، مشيرا الى أن الحكومة الحالية لا تستطيع مواجهة أكبر أزمة في تاريخ مصر الحديث. وجدد عمرو موسى،

الجبالي يرفض إعادة تعيينه رئيساً للوزراء التونسي

عواصم ـ وكالات: قال حزب حركة النهضة الإسلامي في تونس وهو أكبر حزب في البرلمان امس ان رئيس الوزراء المستقيل حمادي الجبالي رفض إعادة تكليفه بالمنصب الذي استقال منه قبل يومين.

وقال بيان للحزب ان النهضة ستختار مرشحا آخر ليخلف الجبالي الذي اعتذر عن اعادة تكليفه.

بدوره، قال المسؤول الإعلامي في حركة النهضة التونسية نجيب الغربي أمس ان الحركة لم تحسم أمرها حتى الآن في مسألة تعيين مرشحها لرئاسة الحكومة المرتقبة، مشيرا الى ان هناك أربعة مرشحين بالحركة لمنصب رئيس الحكومة الجديدة.

ونقلت وكالة الأنباء التونسية الرسمية عن الغربي القول ان قائمة المرشحين الأربعة لخلافة حمادي الجبالي في منصب رئيس الحكومة القادمة تشمل وزير الداخلية بالحكومة المؤقتة المستقيلة علي العريض ووزير الفلاحة محمد بن سالم ووزير العدل نور الدين البحيري ووزير الصحة عبداللطيف المكي.

في هذا الوقت، أعلن حزب «المؤتمر» احد شريكين علمانيين لحركة النهضة الإسلامية في الائتلاف الثلاثي الحاكم في تونس الخميس، تأييده مقترح الحركة تشكيل حكومة «ائتلافية» تضم ممثلين عن احزاب سياسية و«كفاءات وطنية» غير متحزبة لتحل محل حكومة رئيس الوزراء حمادي الجبالي الأمين العام لحركة النهضة، الذي استقال الثلاثاء.

وصرح الهادي بلعباس الناطق الرسمي باسم حزب المؤتمر للصحافيين بعد محادثات أجراها الخميس مع الرئيس التونسي المنصف المرزوقي ان حزبه «متمسك بتشكيل حكومة ائتلاف سياسية معززة بكفاءات وطنية» بحسب وكالة الأنباء التونسية.

وأضاف الناطق الرسمي ان حزبه «سيشارك في الحكومة المقبلة وسيكون له دور فاعل فيها».

المرزوقي مستقبلا وفدا من المكتب السياسي للحزب الديموقراطي (أ.ب)

قتلى وجرحى في مواجهات بين الحراك الجنوبي والشرطة في عدن

عواصم ـ وكالات: قتل أربعة أشخاص هم ثلاثة ناشطين من الحراك الجنوبي الذي يطالب بالانفصال اضافة الى احد المارة، وجرح 28 شخصا آخرين بينهم شرطيان امس في مواجهات مع الشرطة في عدن وسط توتر كبير بين المؤيدين والمعارضين للوحدة اليمنية ومخاوف من مواجهات في الشارع، حسبما أفاد ناشطون ومصدر امني.

وذكر المتحدث باسم الحراك فتحي بن لزرق ان ثلاثة ناشطين قتلوا برصاص الشرطة اثناء محاولة مجموعة من الحراك التقدم الى ساحة العروض، حيث يتجمع الآلاف من انصار الوحدة للتظاهرة بمناسبة الذكرى الأولى لانتخاب عبد ربه منصور هادي رئيسا توافقيا لليمن.

وأفاد بن لزرق بأن المواجهات أسفرت ايضا عن مقتل احد المارة برصاص الشرطة في حي كريتر، كما قال ناشطون ان 22 ناشطا أصيبوا بجروح امس بينما كان الآلاف يحاولون التقدم من منطقتين مختلفتين في عدن الى ساحة العروض في حي خور مكسر بعدن للتظاهر، فيما جرح اربعة خلال الليل عند مداخل المدينة.

بدورها دعت منظمة العفو الدولية السلطات اليمنية الى وضع حد لأعمال القمع والعنيف ضد المتظاهرين بعدن جنوبي اليمن.

وقال آن هاريسون نائب رئيس برنامج منظمة العفو الدولية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ـ في بيان صحافي ـ ان الحراك الجنوبي وأتباعه لهم الحق في الاحتجاج سلميا، وعلى السلطات اليمنية أن تسمح لهم بهذا الحق».

وأضاف هاريسون أن نشر قوات الأمن لمراقبة المظاهرات يعني الكف عن استخدام القوة المفرط والقوة المميتة ضد المتظاهرين السلميين، وهو ما فشلت في القيام به في الماضي القريب ما أسفر عن قتل رجل على متن حافلة وفتاة عمرها 14 عاما كانا يستقلان سيارة، حينما أصيبا بالذخيرة الحية من قبل قوات الأمن.

البابا لن يختار تاريخ بدء اجتماع الكرادلة السري لانتخاب خليفة له

الڤاتيكان ـ د.ب.أ: قال المتحدث باسم الڤاتيكان الأب فيديركو لومباردي امس ان البابا بنديكت السادس عشر لن يقرر موعد الاجتماع السري للكرادلة لانتخاب خليفته.

وأضاف لومباردي: يتم تحديد تاريخ بدء الاجتماع السري من قبل مجمع الكرادلة بمجرد تقديم البابا استقالته.

وقال الڤاتيكان في البداية ان الكرادلة يمكن ان يبدأوا الاجتماع نحو 15 مارس، لكنه اعترف بعد ذلك بأنه يمكن التعجيل بعملية اختيار بابا جديد.

وتابع لومباردي: من المستحيل تحديد التاريخ مسبقا، قبل ان يتخذ مجمع الكرادلة قراره.

سيناتور أميركي يقول إن 4700 شخص قتلوا نتيجة غارات طائرات الاستطلاع من دون طيار

ايسلي ـ يو.بي.اي: قال عضو مجلس الشيوخ الأميركي السيناتور ليندسي غراهام ان 4700 شخص قتلوا نتيجة الغارات الجوية التي تشنها طائرات أميركية من دون طيار.

ونقل موقع «ايسلي باتش» عن غراهام وهو من المؤيدين الشرسين لاستخدام الطائرات من دون طيار قوله في معرض حديثه خلال لقاء مع أعضاء في ناد بمنطقة ايسلي جنوب كاليفورنيا: لقد قتلنا 4700 شخص «بطائرات من دون طيار»، أحيانا تصيب أبرياء وأكره ذلك، ولكننا في حرب وقد قضينا على مسؤولين كبار في القاعدة، وقال غراهام ان هذه الغارات سلاح يجب استخدامه، انه سلاح تكتيكي، فطائرة الاستطلاع هي طائرة من دون طيار أصبحت الآن مسلحة.

وتابع: انه من الصعب جدا الوصول الى الحدود بين باكستان وافغانستان، ليست لدينا أي قوات في تلك المنطقة، مشيرا الى أن الجماعات المسلحة تنشط بمناطق نائية مماثلة ويمكن لهذه الطائرات البقاء في الجو لـ24 ساعة ويمكننا مراقبة تحركات الأشخاص على الأرض.

يذكر ان الإدارة الأميركية لا تتحدث علنا عن أعداد الضحايا الذين يسقطون نتيجة غارات الطائرات من دون طيار، ويثير هذا النوع من الغارات جدلا بالمجتمع الدولي وفي قلب الإدارة الأميركية نفسها بسبب سقوط ضحايا مدنيين الى جانب المسلحين المستهدفين.

بعد مرور أكثر من 15 يوماً

إيران تعلّق على زيارة نجاد لمصر: لم نر أحداً حاول رمي حذاء

دبي ـ سي ان ان: بعد مرور أكثر من 15 يوما، كشف أحد المسؤولين الإيرانيين، أمس الأول، عن تفاصيل الزيارة الأخيرة للرئيس الإيراني، أحمدي نجاد لمصر، وما تردد من أنباء حول المقابلة السيئة التي قوبل بها على المستويين الرسمي والشعبي، وإلى ما نشر من مقاطع ڤيديو تظهر ما يشتبه بأنه حذاء رمي على القائد الإيراني.

ونقل تقرير نشر على وكالة فارس الإيرانية، على لسان رئيس منظمة الحج والزيارة الإيرانية، احمد موسوي قوله: «أنا وسائر أعضاء الوفد لم نر أحدا حاول رمي حذاء، ولكننا حظينا بحفاوة بالغة من المصريين خلال زيارتنا لبعض المناطق، مثل مزار رأس الحسين والأزهر».

وأضاف المسؤول الإيراني متحدثا عن زيارة نجاد التي تمت في الخامس من فبراير الجاري، «ولم نشهد إلا احتجاجا من قبل احد المراسلين أثناء سماحنا للناس بالدخول إلى السفارة خلال حضور الرئيس احمدي نجاد وهذا أمر طبيعي».

وقال موسوي: «شعرت أثناء المؤتمر الصحافي أن القضية مدبرة من قبل، وهناك من يريد الكشف عما جرى بحثه داخل اجتماع الأزهر».

وتابع حديثه قائلا: «كانوا يحاولون من خلال المؤتمر الصحافي إثارة مشاكل الشيعة والسنة والقضية السورية، الأمر الذي دعانا إلى التهديد بأننا سنغادر المؤتمر الصحافي ان جرى إثارة المسائل الخلافية في العلن».

وأشار رئيس منظمة الحج إلى أنه «عقب انتهاء اجتماع الوفد الإيراني مع شيخ الأزهر، لم يكن مقررا أن يعقد الرئيس الإيراني مؤتمرا صحافيا»، وتابع تفسيره قائلا: «عندما خرجنا من الاجتماع، كان هناك حشد من الصحافيين، وقد وقفت إلى جانب رئيس الجمهورية اثناء مؤتمره الصحافي لعله يحتاج إلى ترجمة ما».

وقال الموسوي: «من وجهة نظري فإن رسالة الجمهورية الإسلامية الإيرانية وصلت إلى أسماع الشعب المصري بعد أربع وثلاثين سنة».

سفارة مصر بالكويت تدعو الجالية للاستفادة من مد فترة تسجيل الناخبين إلى 4 مارس

الكويت ـ أ.ش.أ: دعت السفارة المصرية في الكويت ابناء الجالية المصرية المقيمين في الكويت إلى تسجيل أنفسهم في قاعدة الناخبين، خاصة أن اللجنة العليا للانتخابات مدت فترة قيد الناخبين المصريين المقيمين في الخارج في قاعدة البيانات الى 4 مارس القادم، أو صدور القرار الجمهوري بدعوة الناخبين إلى الانتخابات أيهما أقرب، وذلك لإتاحة الفرصة لأكبر عدد من المصريين في الخارج للإدلاء بأصواتهم في الانتخابات النيابية القادمة.

وأشارت السفارة في بيان امس إلى أن باب القيد في الانتخابات قد بدأ في 8 يناير الماضي وتضمن القرار استمراره حتى 18 فبراير الحالي، ولكن اللجنة العليا للانتخابات مدت فترة قيد الناخبين المصريين المقيمين في الخارج في قاعدة البيانات الى 4 مارس القادم، أو صدور القرار الجمهوري بدعوة الناخبين إلى الانتخابات أيهما أقرب، وذلك لإتاحة الفرصة لأكبر عدد من المصريين في الخارج للإدلاء بأصواتهم في الانتخابات النيابية القادمة.

وأوضحت أن المقصود بالقيد هو تغيير مقر الانتخاب من داخل مصر إلى بعثة ديبلوماسية أو قنصلية مصرية بالخارج، أو تعديل بيانات الناخب المقيد بالفعل في قاعدة بيانات الناخبين المصريين بالخارج، مثل البيانات الشخصية وبيانات الإقامة أو نقل القيد من مقر بعثة ديبلوماسية أو قنصلية مصرية بالخارج لأخرى، سواء بالدولة نفسها أو بدولة أخرى.

وأفادت بأنه يترتب على قيد الناخب في قاعدة بيانات الناخبين المصريين المقيمين خارج مصر، رفع اسم الناخب من قاعدة بيانات الناخبين داخل مصر، حتى لا يحق له الاقتراع إلا في المقر الذي سجل اسمه للتصويت به في الخارج لتفادي الأخطاء.

ويشترط للقيد في قاعدة بيانات الناخبين، أن يكون الناخب قد أتم 18 عاما ميلاديا قبل تاريخ صدور قرار دعوة الناخبين للانتخابات البرلمانية، وأن يكون الناخب قد استخرج بطاقة رقم قومي قبل تاريخ صدور قرار دعوة الناخبين للانتخابات البرلمانية، وألا يكون قد لحق بالناخب أي من الموانع التي تحول دون مباشرة حقوقه السياسية.

«حماس» تحتج لدى مصر على الحملة الأمنية ضد الأنفاق في غزة

عواصم ـ وكالات: أعلن مسؤول في حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية (حماس) أمس أنها احتجت لدى مصر على الحملة الأمنية التي تستهدف إغلاق أنفاق للتهريب مع قطاع غزة.

وقال القيادي في حماس صلاح البردويل، لوكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ)، ان «الحركة راجعت الجانب المصري حول قضية إغلاق الأنفاق وتتمنى أن يتفهم المسؤولون في مصر الموقف في غزة والحاجة لاستمرار الأنفاق».

وأضاف ان الإقدام على إغلاق الأنفاق من دون توفير بديل لها لتزويد قطاع غزة باحتياجاته «هو نوع من الضغط الشديد على الشعب الفلسطيني»، مبديا ثقته بأن مصر بعد عهد الثورة «لن تضغط على غزة».

وتحدثت مصادر فلسطينية على مدار الأسبوعين الماضيين عن حملة تشنها قوات الأمن المصرية لإغلاق أنفاق للتهريب على الشريط الحدودي مع قطاع غزة عبر إغلاقها بمياه الصرف الصحي.

وذكرت المصادر ان هذه الحملة لم تتسبب في ضرر بالغ في حركة عمل أنفاق التهريب غير أنها أدت لإغلاق نحو عشرين منها على الأقل وإثارة مخاوف من أن يؤدي إغراق المنطقة الحدودية بالمياه في إغلاق المزيد منها.

وقال القيادي في حماس ان السلطات المصرية لم تنسق مع حماس في غزة بشأن حملتها ضد الأنفاق، مؤكدا في المقابل أن حركته لا تفرض على مصر أي قرار «لكنها تطالبها بحق الاخوة والجيرة والدم المشترك».

وأضاف «بالنسبة لنا فإن الانفاق فرضت علينا ونحن لم نسع إليها بسبب التضييق الكبير الذي فرض على الشعب الفلسطيني وبالتالي مثلت حالة استثنائية نتجت عن الحصار وليس لغرض آخر».

وجدد قيادي حماس استعداد حركته لإغلاق جميع الأنفاق وهدمها بشكل نهائي فور التوصل لبديل عنها بما في ذلك الرفع الشامل للحصار عن قطاع غزة.

محكمة بريطانية تدين 3 مسلمين بالتخطيط لمؤامرة «إرهابية» أضخم من تفجيرات لندن

لندن ـ يو.بي.اي: أدانت محكمة بريطانية أمس ثلاثة رجال مسلمين من أصول آسيوية بالتخطيط لمؤامرة إرهابية وصفت بأنها أضخم من تفجيرات لندن في السابع من يوليو 2005.

وقالت شبكة سكاي نيوز إن محكمة التاج في منطقة ووليتش بجنوب شرق لندن أدانت كلا من عرفان نصير البالغ من العمر 31 عاما وعرفان خالد (27 عاما) وعاشق علي (27 عاما) بالتخطيط لشن هجوم إرهابي.

وأضافت أن الرجال الثلاثة كانوا الشخصيات الرئيسية في مؤامرة إسلامية متطرفة لتفجير ما يصل إلى ثماني حقائب ظهر معبأة بالقنابل وغيرها من العبوات الناسفة عن طريق أجهزة توقيت في مناطق مزدحمة بالناس.

وأشارت الشبكة إلى أن الشرطة البريطانية تعتقد أن المؤامرة الإرهابية هي الأخطر من نوعها التي تنجح في إحباطها منذ الكشف عام 2006 عن مؤامرة لتفجير طائرات عابرة للأطلسي باستخدام قنابل مخفية في صورة مشروبات غازية.

وكانت الشرطة البريطانية اعتقلت المسلمين الثلاثة عام 2011 ووجهت لهم 12 تهمة من جرائم الإعداد لأعمال إرهابية خلال الفترة بين ديسمبر 2010 وفترة اعتقالهم في سبتمبر من العام التالي.